# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9457

الجمعة، 27 تشرين الأول/اكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد موريتي | (البرازيل) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | إكوادور | السيد بيريس لوس |
| | ألبانيا | السيدة دوتلاري |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد المحمود |
| | سويسرا | السيد هاوري |
| | الصين | السيد غنغ شولنغ |
| | غابون | السيدة كومبي ميسامبو |
| | غانا | السيدة أوبونغ – نتيري |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | مالطة | السيد كاميليري |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد إيكرسلي |
| | موزامبيق | السيد فيرنانديز |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كيلي |
| | اليابان | السيد هاماموتو |

**جدول الأعمال**

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*افتتحت الجلسة الساعة 15/00.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد أديديجي إيبو، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد راندي كريديكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد إيبو.

**السيد إيبو** (*تكلم بالإنجليزية*): أقدّم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

منذ إحاطتي السابقة التي قدّمتها إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع قبل أسبوعين فقط (انظر S/PV.9436)، استمر تقديم المساعدة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية في سياق الغزو الشامل الذي شنه الاتحاد الروسي على ذلك البلد في 24 شباط/فبراير 2022، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وخلال الأشهر الماضية، اتسع نطاق عمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى القوات الأوكرانية. والواقع أنّ الكثير من المعلومات المتعلقة بعمليات نقل منظومات الأسلحة والذخائر من الحكومات متاحة من خلال مصادر مفتوحة. وتفيد التقارير أنّ عمليات النقل هذه شملت أسلحةً تقليديةً ثقيلةً مثل الدبابات القتالية والمركبات القتالية المدرعة والطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر ومنظومات المدفعية من العيار الكبير ومنظومات القذائف والمركبات الجوية القتالية غير المأهولة، فضلاً عن الذخائر التي يتم تشغيلها عن بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وقد أحطنا علماً أيضاً بتقارير عن نقل ذخائر الدبابات التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد إلى القوات الأوكرانية. فضلاً عن ذلك، نحن على بيّنة من قيام دول بعمليات نقل أسلحة مثل المركبات الجوية القتالية غير المأهولة والذخيرة إلى القوات المسلحة الروسية لاستخدامها في أوكرانيا، أو تخطيطها لذلك.

وفي هذا السياق، أودّ أن أكرّر بشدة أنّ أي نقل للأسلحة يجب أن يحدث ضمن الإطار القانوني الدولي المعمول به، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتشكّل التقارير المتعلقة باستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستخدام الذخائر العنقودية ونقلها في أوكرانيا مدعاةً لقلق بالغ. فتشير التقارير بالفعل إلى تلوّث مساحات شاسعة من الأراضي بشتى أنواع المتفجرات من مخلفات الحرب. وستكون عملية مسح ذلك التلوث وتطهير الأرض بأمان طويلةً كما ستتطلب موارد ودعماً من المجتمع الدولي. وأدعو إلى الإنهاء الفوري لاستخدام تلك الأسلحة العشوائية والمروّعة التي تخلّف أثراً دائماً ومدمراً على المدنيين الأبرياء بعد انتهاء النزاعات بفترة طويلة.

وأدعو جميع الدول التي لم تنضمّ بعد إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية، إلى أن تنظر في ذلك على وجه السرعة. كما أكرر دعوتي لجميع الأطراف المعنية إلى التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وعدم نقل أو استخدام أي ألغام يحظرها بروتوكولها الثاني المعدل.

ويثير توريد الأسلحة والذخائر في أي حالة من حالات النزاع المسلح قلقاً كبيراً من إمكانية تصعيد العنف ومخاطر تحويل مسار هذه الأسلحة. وسيكون اتخاذ تدابير للتصدي لاحتمال تحويل مسار الأسلحة والذخائر أمراً أساسياً للإنعاش بعد انتهاء النزاع ولتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، فضلاً عن منع نشوب نزاعات في مناطق أخرى.

وفي الخطة الجديدة للسلام، يدعو الأمين العام مرة أخرى الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للتحديات المتعلقة بتحويل

الأسلحة عن مسارها – على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. فلا يمكن منع التدفق غير المشروع للأسلحة وتحويلها بفعالية، على النحو المنصوص عليه في الغاية 16.4 من أهداف التنمية المستدامة، إلا من خلال التعاون والتنسيق الوثيقين من جانب المجتمع الدولي.

وكما ذكرت غير مرة من قبل، إنّ الشفافية في مجال التسلح تدبير حاسم الأهمية من تدابير بناء الثقة يمكن أن يخفف من حدة التوترات وأوجه الغموض بين الدول الأعضاء. وأحث الدول الأعضاء على استخدام مختلف صكوك الأمم المتحدة لزيادة الشفافية، كسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ولمنع تحويل مسارها استناداً إلى صكوك مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول الأسلحة النارية، وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصك الدولي للتعقب التابع له. وبالإضافة إلى ذلك، أتطلع إلى تأييد الجمعية العامة للإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها وتفعيله لمواجهة تحويل وجهة الذخيرة التقليدية بجميع أنواعها، من العيار الصغير إلى أكبر الأعيرة.

يقع على عاتق جميع الأطراف في أي نزاع مسلح واجب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وضمان الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وخلال الفترة من 24 شباط/فبراير 2022 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سجلت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سقوط 768 27 ضحية من المدنيين في أوكرانيا، حيث قُتل 806 9 أشخاص وأصيب 962 17. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. ونتجت الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، بما في ذلك القصف بالمدفعية والدبابات وراجمات الصواريخ والقذائف الانسيابية والتسيارية، فضلا عن الغارات الجوية.

ومما يؤسف له أن استخدام الطائرات المسيّرة المسلحة ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية لم يتوقف. فعلى غرار أي أسلحة أو منظومات أسلحة أخرى، يجب ألا تُستخدم الطائرات المسيّرة المسلحة بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني. وقد حث الأمين العام بشكل لا لبس فيه جميع الأطراف على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان لأنه من المحتمل جدا أن يسفر استخدامها عن إلحاق أضرار عشوائية بالمدنيين، بما في ذلك في أوكرانيا. ولا يزال المدنيون والبنية التحتية المدنية في جميع أنحاء أوكرانيا يواجهون هجمات عشوائية لا هوادة فيها. واسمحوا لي أن أكرر: إن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي، في أوكرانيا وفي سياق أي نزاع آخر. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فورا.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا أن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جميع الجهود الهادفة لإحلال سلام عادل ومستدام في أوكرانيا، مسترشدة في ذلك بالميثاق والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد كريديكو.

**السيد كريديكو** (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أعددتُ خطابا، ولكنني أعاني من بعض المشاكل البصرية تمنعني من قراءته. ولذلك، سيتعين علي أن أفعل ما قمت به على مدار 50 عاما كخطيب، ألا وهو، الارتجال والتحدث باختصار. يمكنني أن أتكلم من القلب وأن أشكر الجميع في مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لأتشاطر أفكاري وتجربتي فيما يتعلق بالنزاع الدائر في أوكرانيا والتصعيد واحتمال وصول المزيد من الأسلحة إلى أوكرانيا من حكومة الولايات المتحدة، وهو أمر أعارضه بشدة.

هذا الصباح، رأيت الكثير من النساء في كييف، من أمهات الأوكرانيين المجندين، في الشارع – وهو مشهد لم أره من قبل – يطالبن بتسريح أبنائهن. وهذا أمر يتصاعد في أوكرانيا وأعتقد أنه سيستمر. قبل أن أقدم نفسي، أود أولا أن أقول إنني أشعر بالأمن والأمان في هذه القاعة داخل هذا المبنى. لكن بمجرد أن أغادر هذا المبنى، لن أشعر بالأمن والأمان. سأكون في حالة من الذعر، كما كنت على مدار

خمسة أشهر، منذ أن وُضع اسمي على قائمة الاغتيالات الأوكرانية هذه – قائمة اغتيالات ميروتفوريتس، التي أُضيف اسمي إليها في نيسان/أبريل بعد عودتي من رحلة إلى دونباس وموسكو. وأنا لست الشخص الوحيد.

وبالمناسبة، فإنني آخذ القائمة على محمل الجد تماما. ويوثق مقال نشرته صحيفة "واشنطن بوست" هذا الأسبوع أسماء 22 شخصا في هذه القائمة، جرت تصفيتهم وفقا للقائمة. وهناك الكثير من الأشخاص مدرجون في القائمة، بمن فيهم راي ماكغفرن، الذي تكلم هنا (انظر S/PV.9266)، وروجر ووترز، الذي تكلم هنا (انظر S/PV.9256)، وفاينا سافينكوفا، التي ربما شاهدها أعضاء المجلس قبل أسبوعين في شريط فيديو. إنها تبلغ من العمر 14 عاما وتعيش في لوهانسك. جاءت تلك الشابة المسكينة إلى هنا ونددت بالتصعيد لأن بعض أصدقائها قتلوا واختفوا في المنطقة التي تعيش فيها. إنها تكتب قصصا خيالية، وعمرها لم يتجاوز 14 عاما. وهي ليست وحدها. فهناك المئات من الأفراد، في سنها أو أصغر، مدرجون على هذه القائمة. إلى أي مدى يمكن أن ينحدر المرء؟ آمل أن يسمعني شخص ما في واشنطن العاصمة. فلديهم النفوذ لوضع حد لهذه القائمة.

اسمي راندي كريديكو، وربما يتساءل الناس ما الذي يمنحه الحق في أن يكون هنا؟ ما هي مؤهلات راندي كريديكو؟ حسنا، سأخبر الجميع من أنا. أنا راندي كريديكو. ولسنوات طويلة، منذ أن كان عمري 19 عاما، أي قبل 50 عاما، كنت كاتبا سياسيا ساخرا ومقلدا لأصوات المشاهير وممثلا كوميديا، وهذا ما كنت أقوم به. وقد شاركتُ في الكثير من البرامج التلفزيونية. بل أنني قدمت عروضا في مؤسسة سميثسونيان وفي الكثير من النوادي الليلية في لاس فيغاس والعديد من الأماكن الأخرى. وأنا أيضا ناشط في مجال الحقوق المدنية. وعلى مدار 15 عاما، كنت مديرا للمؤسسة المرموقة "صندوق وليام موزس كونستلر للعدالة العرقية"، وتلقيت خلال تلك الفترة أربع جوائز بما في ذلك جائزتان من جمعية "أمهات ميدان مايو" Madres de Plaza de Mayo Línea Fundadora البطلات والمثاليات في الأرجنتين. كما أنني مضيف برنامج "Live on the Fly" (العيش على عجل) على محطة WBAI الإذاعية والشبكة الإذاعية التقدمية Progressive Radio Network. ومحطة WBAI جزء من شبكة باسيفيكا Pacifica Network، ويصل إرسالها إلى الولايات الثلاث بالكامل وإلى مناطق في أقصى الشمال مثل كينغستون، نيويورك. إن WBAI محطة فريدة من نوعها. إنها محطة إذاعية قائمة على حرية التعبير، وهي تبث إرسالها منذ 60 عاما. ولا تتلقى المحطة أي أموال على الإطلاق من الصناديق التحوطية أو الشركات أو من الحكومة. وكل دعمها يأتي من المستمعين، مما يجعلها فريدة من نوعها. ويمنحنا ذلك الكثير من الحرية ويتيح لنا حيزا فسيحا في المحطة لقول الحقيقة.

كان يُفترض أن أكون هناك الآن، حيث أقدم برنامجا يبدأ الساعة 15/00 وينتهي الساعة 17/00 على محطة WBAI. لكنني لست هناك. إنني هنا. غير أنهم يبثون هذا الاجتماع بأكمله. وسيواصلون بثه مهما طال الأمر. ولن يستمع جمهوري إلي فحسب، ولكن أيضا إلى السفير الأوكراني وكل شخص آخر على قائمة المتكلمين. إننا لا نمارس الرقابة في WBAI، وهو ما يتناقض بشدة مع ما يسمعه الناس أو يرونه في وسائل الإعلام الرئيسية.

فمنذ 24 شباط/فبراير 2022، لم ير الجمهور سوى المعلومات المضللة والتحريفات المعادية لروسيا ومعاداة الروس (الروسوفوبيا) والكراهية الجماعية لروسيا من خلال عدسة وسائل الإعلام التابعة لشركات. واشتدت حدة هذه الهستيريا للغاية لدرجة أن عرضا للسيمفونية رقم 7، سيمفونية لينينغراد، للموسيقار شوستاكوفيتش أُلغي مؤخرا في مركز لينكولن. تخيلوا ذلك: في مدينة نيويورك، ألغوا هذا العرض.

لقد مر عام ونصف العام منذ 24 شباط/فبراير 2022. وبعد عام من رؤية نفس الأشياء – نفس كراهية روسيا على شاشة التلفزيون ووجهة نظرهم المنحرفة – كان الأمر كما لو أن وسائل الإعلام الرئيسية غرفة صدى للسرد الذي يضخ من واشنطن العاصمة ومن البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية والبيت الأبيض ووزارة الخارجية – قررت أن أذهب وأكتشف بنفسي ما يجري. ذهبت إلى مديرة المحطة

ومديرة البرامج، ليندا بيري، وقلت لها، هل يمكنني أن أذهب إلى هناك وأراسل WBAI وأرى بنفسي؟ كان ذلك بسبب عدم وجود مراسلين غربيين في دونباس. أردت أن أذهب إلى دونباس لمعرفة ما يجري. لم يكن هناك أحد. كانوا جميعا في كييف. فقالت، نعم، يمكنك القيام بذلك. ومن ثم، ذهبت.

في طريقي إلى روسيا، قضيت يومين في دبي، بالإمارات العربية المتحدة. وقد كانت تجربة جميلة – أناس رائعون، مدينة جميلة – مضيافة جدا – وطعام رائع، في مكان يسمى غال. أكلت في مكان يسمى غال، لأنني اعتقدت أنها ستكون وجبتي الأخيرة. حقا كنت أعتقد ذلك. قلت إن هذه ستكون وجبتي الأخيرة. اعتقدت حقا أنني سأموت عندما كنت هناك. اعتقدت أنها ستكون آخر وجبة طيبة لي. كان ذلك لأن الوضع، من كل ما سمعته في وسائل الإعلام الرئيسية، سيكون – بمجرد الوصول إلى روسيا – كئيبا وينذر بالشؤم والاقتصاد الروسي ميتا. سألاقي طوابير خبز طويلة ووجبات للمحتاجين وكل ذلك، بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من قبل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وصلت إلى هناك في 2 نيسان/أبريل وبقيت خمسة أيام في موسكو. وأثناء وجودي في موسكو، لم أر أي علامات على الإطلاق على تراجع اقتصادي. كان على العكس تماما. كانت أرفف المتاجر ممتلئة. وكانت هناك سيارات في الشوارع. كان هناك الكثير من السيارات، والكثير من حركة المرور التي بدت وكأنها طريق Long Island Expressway خلال ساعات الذروة. كان ذلك مدى ازدحامها. كانت البارات مكتظة، وكانت المطاعم مكتظة. كانت البارات ممتلئة على آخرها. وقلت لنفسي: "لا أرى أي شيء هنا، لذا سأذهب الآن إلى دونباس".

انضممت إلى صحفيين فرنسيين وروسي نصف صحفي ومترجم، وذهبنا إلى دونباس. ولكن قبل أن نذهب، كان علي أن آخذ دورة مكثفة ليوم واحد في الإسعافات الأولية. وكان الأمر مخيفا جدا لأن أول شيء يعلمونك إياه هو توخي الحذر عندما تصل إلى دونباس وماريوبول في دونيتسك – احرص على عدم المشي على العشب. لا تمشي على العشب لأن العشب غمرته ما تسمى بألغام "البتلات" أو "الألغام المجنحة" المحظورة تماما. كنت قد قرأت قبل زيارتي أن العديد من الناس تعرضوا للتشويه، بمن فيهم الأطفال. وقتل طفل يبلغ من العمر 15 عاما. ومن ثم كان ذلك أول شيء – ألغام البتلات. استوعبت ذلك – لا تمشي على العشب. بالطبع، مشيت على العشب عندما وصلت إلى هناك، لأنني شارد الذهن تماما. كذلك علمونا كيف نرتدي عاصبة إذا فقد المرء ساقه، وأين نضعها على الكوع والركبة، حتى لا نمنع جريان الدم. لذا كان هذا أكثر مما أستطيع تحمله.

ثم بدأوا يتحدثون عن المناطق الحمراء والمناطق الخضراء والمناطق الصفراء والفرق بينها وكل ذلك. يجب على أن أقول لكم شيئا، قلت "إنني لن أذهب، هذا الأمر فوق طاقتي، لن أذهب". لكنني أخبرت جماعتي، أنني مغادر. وداعا يا جماعة. لنقل وداعا –

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقاطع للحظة. طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة بشأن نقطة نظام.

**السيد إيكرسلي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أنه طلب منا حضور هذه الجلسة لنتكلم عن تدفق الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا. وأتساءل عما إذا كان بإمكاننا التركيز على ذلك بدلا من التركيز على هذه الأشياء القصصية. نحن نقدر مقدم الإحاطة، لكننا مقيدون بعض الشيء بالزمن.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أرجو أن تستمروا، سيدي، وأن تختتموا إحاطتكم.

**السيد كريديكو** (*تكلم بالإنكليزية*): حسنا، سأفعل ذلك. سأقول أنني ذهبت إلى دونباس. ذهبت بالقطار إلى روستوف ثم بمركبة مدرعة إلى ماريوبول، بدونيتسك. وصلت، وهذا هو الأمر المهم عن ما رأيته عندما كنت هناك.

من أول يوم وصلت فيه هناك، إلى دونيتسك، ماذا رأيت؟ رأيت جامعة تعرضت للقصف بصاروخ HIMARS أمريكي من صنع

لوكهيد مارتن. كان ذلك هو اليوم الأول الذي كنت فيه هناك، وظل هذا يحدث طوال الأسبوع. هذا هو أسلوب عملهم. ضربوا الجامعة، ثم ظهر أفراد خدمات الطوارئ الطبية لرعاية الجرحى ونقل القتلى. ثم بعد 20 دقيقة، يقصف نفس المكان مرة أخرى لإلحاق أقصى قدر من الضرر بالأشخاص الذين كانوا هناك لتقديم المساعدة. كان ذلك في اليوم الأول.

وفي اليوم الثاني الذي كنت فيه هناك، كان هناك سوق في الهواء الطلق، على غرار الأسواق التي عندنا. نفس صواريخ HIMARS أصابت سوقا في الهواء الطلق، تماما مثل ذلك الموجود في يونيون سكوايز (Union Square)، على مقربة من هنا. كان من نوع الأسواق التي تجد فيها النساء يعرضن الزهور لعيد الفصح القادم في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. ضربوا ذلك. ثم بعد 20 دقيقة – كنت هناك، ونقلت ذلك – رأيت صاروخ HIMARS يصطدم بالسوق وصولا إلى الجزء الخلفي من السوق. وصلت إلى هناك بعد ساعتين، لكنه كان هدفا مدنيا الذي أصابوه بصواريخ الولايات المتحدة – صواريخ HIMARS. فعلوا ذلك.

تحدثت إلى النساء في المقدمة اللائي يعرض زهورهن. كن نساء مسنات. قتل الكثير من الناس. فقلت، "كيف تفعلن هذا؟" كن يعدن ترتيب الزهور مرة أخرى. "كيف بالله يمكنكن القيام بذلك؟فقلن: هذه أرضنا. إنني سأبقى هنا، يمكنك قتلي". وقال الجميع نفس الشيء:

"إنهم لا يهتمون بنا. إنهم يضربون أهدافا مدنية لإرهابنا وإخراجنا من هنا للاستيلاء على أرضنا ومواردنا. إنهم لا يهتمون بنا على الإطلاق".

وكان هذا يحدث طوال الوقت الذي كنت فيه هناك، بما في ذلك عندما كنت في طريق عودتي إلى مدينة نيويورك، يوم عيد الفصح في الساعة 05:10. فعلوا نفس الشيء. قصفت القوات الأوكرانية، على بعد 8 أو 9 كيلومترات، كنيسة أرثوذكسية روسية – أكبر الكنائس هناك – في الساعة 05:30، مسفرة عن مقتل بعض المصلين الأوائل. ثم بعد 30 أو 40 دقيقة، فعلوا ذلك مرة أخرى وقتلوا المزيد من الناس.

هذا ما نفعله بصواريخ HIMARS تلك. ذلك أحد الأسباب التي تجعلني أقف ضدها وضد التزايد. ماذا تريد بعد ذلك، منظومات قذائف تكتيكية عسكرية ATACMS؟ إن الأمر سيء بما فيه الكفاية مع صواريخ HIMARS هذه. كانوا يستهدفون المدنيين، وذلك كل شيء. وكنت خائفا. وهم بقوا.

ثم ذهبت إلى ماريوبول. وهناك، رأيت كل الدمار الذي تم. كانت تبدو مثل دريسدن. مشيت في شارع نيكولاس، الذي سُوِّي بالكامل، بما في ذلك مبنى قصفه متعصبو آزوف، أو مسلحو آزوف. قصفوا مبنى سكنيا يضم 200 وحدة. ومن هناك، مشيت بين الأنقاض ووجدت هذه البقعة الصغيرة، واحة صغيرة – هذا المقهى الصغير المؤقت الذي تديره امرأتان مراهقتان، عرفت أن اسم إحداهما فاليري. كان لديها أقارب وأصدقاء قتلوا أثناء تحرير ماريوبول وقبل ذلك على يد قوات آزوف التي كانت وحشية جدا طوال تلك الفترة الزمنية. لكنهم باقون. إنهم يعيدون البناء. لن يذهبوا إلى أي مكان. انتهى بهم الأمر في آزوفستال، حيث تطلق قوات كتيبة آزوف الصواريخ عشوائيا على المناطق المأهولة بالمدنيين.

يجب علي أن أقول، بالمناسبة، أنه أثناء انتقالي بالسيارة إلى ماريوبول، بسرعة 90 ميلا في الساعة، مع هذا السائق الروسي في سيارته المدرعة، كانت هناك ألغام البتلات هذه على كلا الجانبين. لم تنزع فتائلها بعد، لكنها كانت في كل مكان. إنهم كانوا يستهدفون المدنيين في دونباس بالتأكيد. ذلك ما رأيته. رأيت الكثير أثناء وجودي هناك.

ثم في ذلك اليوم، رأيت الرئيس بايدن على شاشة التلفزيون، فيما يبدو هناك للحديث عن الهجمات في إسرائيل والإبادة الجماعية التي تحدث في غزة. من المفترض أن هذا هو سبب وجوده هناك، لكنه لم يمض سوى حوالي 30 في الحديث عن الأمر واستخدمها كوسيلة لدفع الشعب الأمريكي إلى إنفاق المزيد من الأموال لإرسال المزيد من الأسلحة إلى أوكرانيا حتى يتمكنوا من قتل المزيد من المدنيين، تماما كما فعلوا في دونيتسك وماريوبول. واستغل هذه الحالة، قائلا إنها

ستوجد فرص عمل. حسنا، ما نوع الوظائف التي نوجدها هنا بالمال الذي يطلبونه منا؟ أي نوع من الوظائف؟ لقد قال إنهم سيوجدون الكثير من الوظائف هناك. أي نوع من الوظائف؟ أي نوع من المنتجات؟ محامص الخبز؟ كيف تفيدنا؟ هل لدينا حاضنات؟ هل لدينا أحذية رياضية؟ هل لدينا مواقد "كولمان" أو مكيفات "كاريي" أو أجهزة تلفزيون؟ لا يوجد منتج يفيد الشعب الأمريكي هناك. وقد قلت: "كيف يمكن أن يستخدم ويستغل المأساة في غزة للدفع والسعي للحصول على المزيد من الأسلحة لأوكرانيا؟"

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لساعتي، لقد تكلمت لمدة 17 دقيقة تقريبا، السيد كريديكو. وأود أن أطلب منك أن تختتم مداخلتك في غضون دقيقة واحدة.

**السيد كريديكو** (*تكلم بالإنكليزية*): على أية حال، أحث بشدة على إنهاء هذا الأمر. ويجب أن ننهي مسيرة الحماقة قبل أن تقضي علينا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بكلمات الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، الذي قال مؤخرا إن الولايات المتحدة يجب أن تتوقف عن تشجيع الحرب وأن تبدأ في الحديث عن السلام. إنه محق، ومعظم العالم يتفق مع ذلك. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي إنهاء شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كريديكو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد أديديجي إيبو، نائب الممثل السامي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على تقريره. ونتوجه بشكر خاص إلى ممثل المجتمع المدني الأمريكي، السيد راندي كريديكو، الذي لم يشاطر فقط الأسئلة التي يطرحها العديد من الأمريكيين على قيادتهم في سياق الأزمة الأوكرانية، ولكن أيضا انطباعاته عن رحلته إلى دونباس واتصالاته مع المقيمين هناك. وأود أن أعتذر له عن سلوك زميلنا البريطاني. أعلم أن زملائنا الغربيين يرون أنه من المزعج جدا أن نسمع عن تجارب الأشخاص الذين زاروا بالفعل أماكن في دونباس قصفها الجيش الأوكراني، لكنه قال بعض الأشياء البالغة الأهمية التي نشكره عليها. وذكر أيضا أنه كاد أن يتعرض لإطلاق النار في دونيتسك. وبوسعي الآن أن أعطي المجلس مثالا على الخطر الذي كان يهدده.

وفي الوقت الحالي، أحمل بين يدي شظايا عدة مقذوفات، تم انتشال أحدها من موقع تعرض لهجوم بالقذائف من منظومة الصواريخ المدفعية عالية الحركة "هيمارس" و منظومة إطلاق الصواريخ المتعددة (MLRS) ضد إدارة مقاطعة خيرسون في 16 أيلول/سبتمبر 2022. وكان اجتماع رؤساء البلديات في المنطقة يعقد في المبنى في ذلك الوقت. وتوفي ثلاثة أشخاص وأصيب العديد من الحاضرين بجروح وكدمات. أما الشظية الثانية فكانت من موقع قصف وقع في 22 حزيران/يونيه باستخدام قذائف "ستورم شادو" الفرنسية البريطانية. ويمكننا أن نرى بوضوح النقش الذي يقرأ "صنع في فرنسا". واستهدفت الضربة جسرا للطرق في قرية تشونهار يربط شبه الجزيرة التي تحمل الاسم نفسه بجمهورية القرم، وبالتالي فهو ذو أهمية رئيسية في توفير الغذاء والسلع الأساسية الأخرى. أما الشظية الثالثة التي أحملها من منظومة "هيمارس" فقد عثر عليه في أعقاب قصف مقاطعتي فوروشيلوفسكي وكويبيشيفسكي في دونيتسك في 31 تموز/يوليه، مما أدى إلى مقتل مدني واحد وإصابة 11 آخرين بجروح. وأخيرا، فإن الشظية الرابعة هي من نفس النوع من الذخيرة الأمريكية، التي استخدمت في قصف ماكييفكا في 4 تموز/يوليه. وقتل شخص واحد في الهجوم وأصيب 68 آخرون بجروح خطيرة، من بينهم ثلاثة أطفال.

وأود أن ينظر أعضاء المجلس إلى تلك الشظايا ويتخيلونها تندفع بسرعة عالية. وأحث زملاءنا البريطانيين على إلقاء نظرة. إنهم يفضلون ألا يتحدث الناس عن هذا. وبعبارة أخرى، فإن ما عرضته للتو على المجلس هو دليل مادي على كيفية استخدام الأسلحة التي يقدمها الغرب بنشاط من قبل الأوكرانيين لمهاجمة البنية التحتية المدنية. وتستمر إمدادات الأسلحة الغربية إلى نظام كييف. وفي الأسبوع الماضي، أظهر نظام زيلينسكي مرة أخرى للعالم بأسره أنه ينتهك

عمدا القانون الدولي الإنساني من خلال استهداف البنية التحتية التي تستخدمها الوكالات الإنسانية. في مقاطعة خيرسون، استخدمت القوات المسلحة الأوكرانية منظومة M-142 HIMARS MLRS الأمريكية في ضربات محددة الأهداف على عيادة خارجية في بلدة نوفا مایاتشكا الصغيرة وعلى المستشفى الإقليمي المركزي في مدينة أوليشكي، حيث تم تدمير ثماني سيارات إسعاف. ما هذا إن لم يكن محاولة لحرمان الناس من الحصول على الرعاية الطبية الطارئة؟ وبناء على خطة كييف العقابية، يجب على المرضى والجرحى الاستلقاء هناك والنزيف حتى الموت دون فرصة لإنقاذهم.

كما نعلم جميعا، بدأت الضربات الأولى على المستشفيات من قبل القوات الأوكرانية في عام 2014. ومع ذلك، فإن العالم الغربي المتحضر المفترض كان موجودا بشكل يلائمه طوال تلك السنوات في واقع بديل قصفت فيه تلك المنشآت نفسها. واشتد قصف الأحياء الهادئة في دونيتسك. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، استخدمت القوات المسلحة الأوكرانية منظومة إطلاق الصواريخ المتعددة Grad لاستهداف مسجد في دونيتسك بني بمشاركة مفتي اسطنبول. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، قصف النازيون الجدد مقاطعتي بوديونيفسكي وكالينينسكي باستخدام الشظايا والذخائر العنقودية. وأصيب أربعة مدنيين بجروح ولحقت أضرار بـ 23 مبنى سكنيا خاصا. وتم اكتشاف قذيفة من منظومة M-142 HIMARS MLRS سليما تقريبا في منطقة سكنية بالمدينة.

وكل ذلك هو نتيجة مأساوية للإمداد الهائل لأوكرانيا بالأسلحة الفتاكة التي تنتجها دول منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي وصفها الرئيس بايدن بأنها استثمار ذكي سيؤتي ثماره للأجيال القادمة. ولجعل ذلك الاستثمار أكثر ربحية، أكدت سلطات الولايات المتحدة قبل 10 أيام فقط، في 17 تشرين الأول/أكتوبر، شحنتها السرية من منظومات القذائف التكتيكية عسكرية من طراز MGM-140 إلى أوكرانيا. وقد استُخدمت لمهاجمة المطارات في بيرديانسك ولوهانسك في نفس اليوم. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن تلك القذائف تنتمي إلى الفئة البعيدة المدى ولها نصف قطر تدميري يبلغ 300 كيلومتر. كما أنها مجهزة بذخائر عنقودية تحتوي على ذخائر صغيرة متشظية انفجارية، مما يجعلها خطرة بشكل خاص على المدنيين. وهذا يجتذب الانتباه حتى من الخبراء الغربيين، مثل تيتوس بيتشي، عضو الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية في الولايات المتحدة، الذي نشر مؤخرا مقالا في المجلة الإلكترونية Responsible Statecraft.

لذلك تتجه واشنطن بوعي نحو تصعيد النزاع وزيادة المخاطر. لقد قلنا مرارا وتكرارا إن الأمريكيين وحلفاءهم لا يحتاجون إلى السلام في أوكرانيا – بالنسبة لهم نظام كييف هو مجرد أداة لإضعاف روسيا. وقبل بضعة أيام، قال المستشار الألماني السابق شرودر في مقابلة مع صحيفة Berliner Zeitung إنه في آذار/مارس 2022 كانت واشنطن هي التي منعت كييف من إجراء مفاوضات سلام مع روسيا. وهذا ما أكده أيضا رئيس وزراء إسرائيل السابق نفتالي بينيت، الذي سمى الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا من بين المسؤولين عن انهيار عملية المفاوضات. ووفقا لمجلة The National Interest، أتيحت لأوكرانيا ثلاث فرص لحل النزاع بشروط مواتية، لكن واشنطن منعت الحوار في كل مرة.

لقد مثلت الحروب تقليديا استثمارا ذكيا للولايات المتحدة، كما يقول الرئيس بايدن، لأنها لم تحدث على أراضي الولايات المتحدة ومكنتها من تعزيز قوتها الاقتصادية. إن التكاليف التي تحملها الآخرون – خاصة من الناحية البشرية والإنسانية – لم تزعج الأمريكيين أبدا. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئا بالنظر إلى أنه منذ عام 2014، أعطت الولايات المتحدة وحلفاؤها رعاياهم الأوكرانيين تفويضا مطلقا لارتكاب أي جريمة. ونحن نعرف الآن على وجه اليقين كيف نفذت واشنطن بشق الأنفس مشروعها المناهض لروسيا في أوكرانيا. كما أصبح من الواضح الآن أنها ساعدت الأوكرانيين بشكل مباشر على الانخراط في أنشطة إجرامية. ويبدو أن جميع الأقنعة قد أسقطت. إننا نتكلم عن تقديم المساعدة المباشرة إلى أوكرانيا في ارتكاب هجمات إرهابية على أراضي بلدنا، كما وصفت صحيفة واشنطن بوست ببلاغة في وقت

سابق من هذا الأسبوع والتي أشار إليها السيد كريديكو. في ذلك المقال، تم تقديم تفاصيل جديدة حول مقتل الصحفية داريا دوغينا والمدون فلادلين تاتارسكي، والتي نفذت باستخدام أساليب إرهابية واضحة، بمساعدة الأجهزة المتفجرة. كما شاركت واشنطن ولندن بشكل مباشر في قصف جسر القرم، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص. وإضافة إلى ذلك، ساعدوا نظام زيلينسكي في تنفيذ هجمات بطائرات بدون طيار ضد المدن الروسية، بما في ذلك محاولات مهاجمة الكرملين. وكما أظهر الصحفيون الأمريكيون، تمكنت أجهزة الاستخبارات الأوكرانية من ارتكاب كل هذه الأعمال نتيجة للتعاون الوثيق لجهاز الأمن الأوكراني والمديرية الرئيسية للاستخبارات الأوكرانية مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وجهاز المخابرات البريطاني MI6.

وعلاوة على ذلك، أفادت تقارير بأن المديرية الرئيسية للاستخبارات نفسها هي في الأساس مشروع أليف للولايات المتحدة. وفي حديثه إلى صحيفة واشنطن بوست، اعترف مسؤول استخباراتي أمريكي لم يذكر اسمه بأن:

”لقد قدرنا أن المديرية الرئيسية للاستخبارات كانت منظمة أصغر وأكثر مرونة حيث يمكن أن يكون لنا تأثير أكبر. كانت المديرية الرئيسية للاستخبارات طفلنا الصغير. قدمنا لهم كل المعدات الجديدة والتدريب“.

وفقا للصحفيين الأمريكيين، قام خبراء وكالة الاستخبارات المركزية بتدريب أجهزة الأمن الأوكرانية على العمل خلف الكواليس في مجموعات سرية. وفي حين قاموا في البداية بمهام استطلاعية في الغالب، تحولوا لاحقا إلى القتل الفعلي للناس. من الواضح أن آمريهم الأمريكيين لم يمنحوا مرؤوسيهم ترخيصا للقتل فحسب – كما وصفته ملحمة تجسس شهيرة – بل علموهم أيضا كيفية استخدامه. ومن المناسب هنا أن نتذكر شجاعة كيريلو بودانوف، الرئيس الحالي للمديرية الرئيسية للاستخبارات. وردا على أسئلة مباشرة من الصحفيين حول تورطه في هجمات إرهابية، قال إن المخابرات الأوكرانية ”تحب العمل المباشر ولا تخشى استخدامه ضد أي شخص، في أي مكان في العالم“. لا يبدو أن أيا من ذلك، كما هو واضح، يزعج الرعاة الغربيين لنظام كييف، حيث إنهم، في سعارهم المناهض لروسيا، مستعدون لغض الطرف عن حقيقة أن أتباعهم، الذين يستلهمون من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يرتكبون أعمالا إرهابية ضد المدنيين. ولذلك، لا ينبغي أن يكون مفاجئا أن تتضمن قائمة الأسلحة التي تقدم لأوكرانيا والتي يستمر توسيعها، المزيد والمزيد من المدافع ومنظومات القذائف بعيدة المدى، التي تستخدمها القوات المسلحة الأوكرانية بسهولة لمهاجمة المدنيين. وقد بينت ذلك بالفعل لمجلس الأمن اليوم.

لقد أشرنا مرارا وتكرارا إلى سبب مهم آخر – بصرف النظر عن الرغبة في استنزاف روسيا – لسلوك الولايات المتحدة وحلفائها المتمثل في توقها لزيادة إمداداتهم العسكرية إلى أوكرانيا وإلى بلدان أخرى أيضا. هذا السبب هو رغبتهم المبتذلة في كسب المال. وقال البنتاغون ومنظمة حلف شمال الأطلسي الأسبوع الماضي إن مصنعي الأسلحة رفعوا أسعار القذائف من عيار 155 ملم – الذخيرة التي تحتاجها كييف أكثر من غيرها – من 000 2 يورو إلى 000 8 يورو لكل وحدة. وبالتالي زاد مصنعو الأسلحة الأمريكيون أرباحهم بنسبة 450 في المائة، ولا تستطيع كييف فعل أي شيء حيال ذلك. غير أن قذيفة واحدة تكلف أوكرانيا الآن نفس المبلغ الذي يكسبه 20 أوكرانيا في المتوسط شهريا، وفقا للإحصاءات الرسمية. وبالنسبة لمعظم الناس، الحرب هي الحزن والبؤس، ولكن بالنسبة لواشنطن هي العمل كالمعتاد. وفي ظل هذه الخلفية، ليس من المستغرب أنه وفقا لبوليتيكو، يحاول البيت الأبيض تغيير الحجج المستخدمة لإقناع المشرعين بالموافقة على حزمة مساعدات جديدة لأوكرانيا. الحجة الرئيسية الآن هي أن المساعدة المقدمة ستكون مفتاح النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، وخلق فرص العمل وتعزيز القاعدة الصناعية. لا يمكن أن يصبح الأمر أشد سخرية.

الأشخاص الذين يدربون الجنود الأوكرانيين على القتل – ويبدو أنهم يفعلون ذلك بخبرة – يزدهرون أيضا. لقد تبين أن المسلح الذي قتل ما لا يقل عن 20 شخصا وأصاب 60 آخرين يوم الأربعاء

في لويستون بولاية مين في الولايات المتحدة، كان مدرب أسلحة نارية مرخصا له. ووجد الصحفيون الأمريكيون على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة به أنه كتب "أفخر بتدريب المدافعين عن الحرية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أوكرانيا". إذا كان هؤلاء هم نوعية الأشخاص الذين يدربون الأوكرانيين، فهل يجب أن نفاجأ بالفظائع التي يرتكبونها ضد المدنيين بعد تلقي هذا التدريب؟

في الوقت نفسه، لا تزال النخب الغربية، التي تواصل توسيع تعاونها بنشاط مع نظام كييف وتضخ فيه مبالغ ضخمة من الأموال، تغض الطرف عن مستوى الفساد الهائل في أوكرانيا وحقيقة أن كييف غير قادرة على السيطرة على الترسانات الموجودة تحت تصرفها. وقبل أسبوعين (انظر S/PV.9436)، أبلغنا المجلس باكتشاف ذخيرة بالقرب من حدود إسرائيل تحمل وسم وحدة تابعة للقوات المسلحة الأوكرانية متمركزة في مدينة موكاتشيفو، في منطقة ترانسكارباثيان، قامت دائرة الأمن الأوكرانية بعمليات تفتيش وقامت بسلسلة من الاعتقالات. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت بيانات تفيد بأن 15 إلى 20 في المائة من جميع المنتجات العسكرية التي تتلقاها كييف تطرح في الأسواق الرمادية والسوداء في غضون أسبوعين. وبمجرد أن تبدأ عمليات تسليم الأسلحة الغربية، يظهر بعضها على شبكة الإنترنت الخفية، وهي متاحة تقريبا للعموم. وقد تداولت وسائل الإعلام شهادات عديدة حول الأسلحة والمتفجرات التي تباع على شبكة الإنترنت، بما في ذلك العبوات المتفجرة C-4، التي يبدأ سعرها من 800 دولار. يقدم منظمو هذه المبيعات خدمة كاملة، بما في ذلك التسليم في جميع أنحاء أوكرانيا. وتنظم الهياكل الوسيطة، بما فيها تلك الموجودة في أوروبا، عمليات التسليم عبر مولدوفا والبلقان إلى المستهلكين الرئيسيين – الجماعات الإرهابية والمناهضة للحكومات في الشرق الأوسط ووسط أفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

وفي ذلك الصدد، أشير إلى الشهادة التي أذيعت على نطاق واسع لأحد أفراد حرس الحدود الأوكراني الذي انشق إلى روسيا، والذي وصف للصحفيين بالتفصيل كيف أن المعونة الإنسانية المقدمة إلى كييف تباع ببساطة في أوكرانيا وخارجها أمام أعين المسؤولين المحليين وتحت إشرافهم. وكما نتذكر جميعا، خلال القمة العادية السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات لجنة حوض بحيرة تشاد، التي عقدت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أشار الرئيس النيجيري السابق بوخاري إلى أن سلطات بلده اكتشفت أسلحة مخصصة للقوات المسلحة الأوكرانية وقعت في أيدي المتطرفين.

لقد تجلى الفساد في جميع أنحاء المجتمع الأوكراني بأكمله. وتكتب وسائل الإعلام المحلية عن ذلك علانية، وتنشر المزيد والمزيد من الأمثلة. رعاة كييف الغربيون هم وحدهم من لا يلاحظون ذلك أو لا يريدون أن يلاحظوه، ولأسباب واضحة – الفساد معدي ويتطلب تواطؤ جميع المتورطين. لذلك لن أتفاجأ إذا ظهرت أدلة في وقت قريب جدا على تورط المسؤولين والسياسيين الغربيين بشكل مباشر في مخططات فاسدة تشمل الأسلحة والمساعدات الإنسانية الأوكرانية. في الواقع، هذه الأدلة موجودة بالفعل، رغم أنها تفيد بتورط دوائر سياسية رفيعة المستوى في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لدرجة أن قلة من الناس يجرؤون على التحدث عنها حتى الآن – لكن هذا في الوقت الحالي فقط.

وأود أن أشدد على أن روسيا لديها كل الأدوات اللازمة للدفاع عن أراضيها وحمايتها من الأسلحة بعيدة المدى. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الغرب يزود بمثل هذه الأسلحة تظهر مرة أخرى أن الولايات المتحدة وحلفاءها مستعدون لمواصلة تأجيج نظام كييف في استعداده للقتال حتى آخر أوكراني، الأمر الذي يطيل معاناته. وفي الوقت نفسه، على خلفية النقص الواضح في الذخيرة والأسلحة الأخرى الموجودة تحت تصرف القوات المسلحة الأوكرانية، فإن البلدان الغربية مستعدة لعمل أي شيء لتزويد أفرعها بكميات إضافية. إنها تجمع الأسلحة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من بؤر توتر أخرى – وهم يفعلون ذلك علنا وفي كثير من الأحيان في انتهاك لقرارات المجلس ذات الصلة.

نحن نعلم حقيقة أن شحنة كبيرة من الذخيرة استولى عليها جيش الولايات المتحدة في خليج عمان قد نقلت إلى أوكرانيا. وكان لدى

الأمريكيين الجرأة للتحدث عن ذلك علانية. ويمكن للمهتمين قراءة البيان الصحفي الصادر في ذلك الصدد عن القيادة المركزية للولايات المتحدة، بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر. وتبرر واشنطن هذه الإجراءات بأنها مشروعة من خلال الإشارة إلى ضرورة الامتثال لحظر الأسلحة الدولي المفروض على اليمن. وفي هذا الصدد، نسترعي الانتباه إلى أنه وفقا للقرار 2216 (2015)، لا يجوز للدول تفتيش الشحنات المتجهة إلى اليمن في المياه الدولية. وفي السياق اليمني، لا يوجد شيء اسمه نظام تفتيش خاص.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باعتزام البرلمان الأوروبي تسليم نظام كييف 146 مركبة مدرعة صادرتها في العام الماضي عملية إيريني التابعة للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي. لدينا أسئلة جدية لجيوش الاتحاد الأوروبي حول المضبوطات نفسها، لكننا سننحيها جانبا في الوقت الحالي. المهم هو أن ذلك التدبير، إذا ما نفذ، سيكون متناقضا بشكل مباشر مع قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2292 (2016)، الذي يحدد بوضوح الطرق المأذون بها للتخلص من الأسلحة المصادرة. إنه لا يسمح بنقلها إلى طرف ثالث إلا لأغراض التدمير ولا يلمح إلى استخدامها المقصود لاحقا. ونعتقد أن تلك الاتجاهات تستحق تحليلا ومناقشة متأنيين من المجلس.

في الختام، أود أن أؤكد أنه من الواضح تماما أن مغامرة الغرب في أوكرانيا ستدخل التاريخ جنبا إلى جنب مع المغامرات الأفغانية والسورية والفيتنامية، ولن تكون أقل خزيا وبشاعة. إن مصير أوكرانيا الذي لا تحسد عليه، والتي خان حكامها الجشعون والمتهورون بلدهم وشعبهم وداسوا على مصالحه من أجل أهداف جيوسياسية غربية، واضح بالفعل، وسيتعين عليهم التكفير عن ذلك، بغض النظر عن مدى محاولة زملائنا الغربيين الحيلولة دون تصفية هذا الحساب بما يقدمونه من إمدادات أسلحة واستخبارات. وليس هناك شك أيضا في أنه عندما ينهار نظام كييف، فإن كل من يدعي اليوم أنه يتفانى في مساعدة أوكرانيا باعتبارها ضحية مزعومة للعدوان غير المبرر لن يخرج سالما. وبعد ما اكتشفناه بالفعل عن نظام كييف ورعاته وإعدادهم لمدة ثماني سنوات طوال للحرب مع روسيا، يبدو كل شيء مزيفا وساخرا. وأريد أن يعرف زملاؤنا الغربيون ذلك، على الرغم من أنني أشك في أن لديهم أو سيكون في جعبتهم أي حجج أخرى.

**السيد هاوري** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد إيبو، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على عرضه. كما أحطت علما بخطاب السيد كريديكو.

تؤكد سويسرا من جديد أن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يحق لأوكرانيا أن تكفل أمنها وأن تدافع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها.

إن الخسائر الفادحة لتلك الحرب على السكان المدنيين في أوكرانيا مدمرة. وتدين سويسرا جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويجب على جميع أطراف النزاع ضمان حماية السكان المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال واحترام قواعد سير الأعمال العدائية.

وتؤيد سويسرا الجهود الجادة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشدد على ضرورة مواصلتها. ونذكر بأنه لا يمكن تحقيق سلام دائم بدون مساءلة. وللتوصل إلى حل سلمي، نحث روسيا مرة أخرى – بعد 20 شهرا طويلا من الحرب – على تهدئة الحالة في نهاية المطاف، ووقف جميع العمليات القتالية وسحب جميع قواتها من الأراضي الأوكرانية. وقد أمرت محكمة العدل الدولية بذلك. وتدعو الجمعية العامة إلى ذلك.

وأخيرا، أكرر التأكيد على أنه يجب على الدول أن تحترم التزاماتها فيما يتعلق بعمليات إيصال الأسلحة، ولا سيما بموجب قرارات المجلس ذات الصلة. ففي الوقت الذي يتعرض فيه الهيكل العالمي لعدم الانتشار بالفعل لضغوط هائلة، ينبغي تعزيزه لا إضعافه. ولذلك، من المؤسف أن تقرر روسيا إلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

**السيد غنغ شوانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد أجرى مجلس الأمن مداولات عديدة في الماضي بشأن توريد الأسلحة إلى أوكرانيا. وقد ذكرت الأمانة العامة في إحاطاتها مرات عديدة أن تدفق الأسلحة والذخائر إلى مناطق النزاع قد ينطوي على خطر الانتشار وأنه ينبغي اتخاذ تدابير رقابة أكثر صرامة. كما أعربت الصين مرارا وتكرارا عن شواغلها وقلقها إزاء العواقب الوخيمة للتدفق المستمر للأسلحة إلى ساحة المعركة. وفي الوقت الحالي، لم تتوقف الأزمة الأوكرانية. ولا تزال الحالة في الميدان متوترة، وآثارها غير المباشرة آخذة في الانتشار. ومرة أخرى، ندعو جميع الأطراف المعنية في الأزمة الأوكرانية إلى اتباع نهج مسؤول، وإيلاء أهمية كبيرة لمنع خطر انتشار الأسلحة والذخائر، وبذل قصارى جهدها لمنع ذلك الخطر. ويتعين عليها، على وجه الخصوص، أن تعمل للحيلولة دون وقوعها في أيدي الإرهابيين والأطراف الفاعلة من غير الدول لتجنب خلق حالة جديدة من عدم الاستقرار والنزاعات في مناطق جغرافية أوسع وإزهاق المزيد من الأرواح البريئة.

وندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تكثيف الجهود لتيسير محادثات السلام، وتعزيز وقف الأعمال القتالية، وتجنب تكثيف المواجهة، ووقف اتساع الانقسامات، والتكاتف لمعالجة الآثار السلبية غير المباشرة، والعمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة للأزمة. وتقف الصين دائما جنبا إلى جنب مع جميع البلدان التي تتطلع إلى تحقيق السلام وتدعمه. وما برحت الصين تتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتلتزم بتيسير التسوية السياسية للأزمة من خلال الحوار والمفاوضات. وسنواصل الاتصال مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز الحوار والمحادثات، وإحياء الآمال في تحقيق السلام، والعمل على المساهمة في التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة للأزمة.

**السيد كيلي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر النائب إيبو على إحاطته اليوم. وتكتسي جهوده المستمرة لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة أهمية حاسمة.

لقد انقضى أسبوعان منذ آخر مرة دعا فيها الاتحاد الروسي إلى عقد اجتماع للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9436). وجلسة اليوم محاولة أخرى لصرف انتباه المجلس عن انتهاكات روسيا الصارخة المستمرة للسلم والأمن الدوليين في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، في الوقت الذي يشن فيه الكرملين حربه العدوانية الوحشية على أوكرانيا.

ويشكل التصدي للتهديدات الأمنية التي تنشأ عن الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية أولوية أمنية دولية طويلة الأمد بالنسبة للولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تدعونا روسيا إلى هنا للدخول في مناقشة جادة حول الانتشار غير المشروع، كما أن روسيا ليست مهتمة بإجراء مناقشة واقعية حول العواقب الخطيرة والمزعزعة للاستقرار لغزوها المسلح لأوكرانيا. فالوفد الروسي يقوض مصداقية المجلس عندما يدعو إلى عقد اجتماعات متكررة لنشر اتهامات باطلة ومضللة فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الحلفاء والشركاء دعما لدفاع أوكرانيا المشروع عن النفس داخل أراضي أوكرانيا ذات السيادة.

وليس من المستغرب أننا شهدنا زيادة في عدد الاجتماعات من هذا النوع مؤخرا، حيث يوسع الاتحاد الروسي شراكته العسكرية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الواضح أن هذا سيكون بمثابة إلهاء. وندين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتزويدها روسيا بمعداتها العسكرية، التي ستستخدمها روسيا لمواصلة مهاجمة المدن الأوكرانية وقتل المدنيين الأوكرانيين. ونذكر روسيا بأن قرارات مجلس الأمن تحظر على جميع الدول الأعضاء شراء الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فيمكن لبيونغ يانغ أن توجه أي إيرادات تجنيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عمليات النقل هذه لمواصلة تطوير برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

ويجب علينا ألا نخطئ، إذ أن غزو روسيا لجارتها ذات السيادة وشراء روسيا للأسلحة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن هما ما يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين وللنظام العالمي لعدم الانتشار. وحيثما تقوض أعمال موسكو الالتزامات الطويلة الأمد بموجب قرارات المجلس، سنواصل العمل على المستوى المحلي ومع المجلس لتحديد

وفضح ومواجهة محاولات روسيا للحصول على الأسلحة في انتهاك لقرارات المجلس. وندعو روسيا إلى إعادة الالتزام بصون السلم والأمن وسحب قواتها فورا من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا، تماشيا مع مسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في المجلس.

**السيد كاميليري** (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وأشكر السيد كريديكو على آرائه.

نؤكد من جديد موقف مالطة الثابت بشأن المخاطر التي يشكلها على السلام الإقليمي والدولي تدفق الأسلحة بشكل غير منضبط. إن الاتحاد الروسي، من خلال الدعوة إلى عقد اجتماع آخر بشأن هذه المسألة، يواصل تشويه الحقائق بشكل ساخر. وعلاوة على ذلك، يعقد هذا الاجتماع على خلفية قرار الاتحاد الروسي سحب تصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا القرار يقوض الجهود الدولية الجارية لعدم الانتشار ونزع السلاح وهيكل الأمن الدولي.

ومالطة ثابتة في موقفها بأنه يجب حماية سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولأوكرانيا الحق في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولم ترتكب أوكرانيا في أي مرحلة هجوم ضد روسيا – أو حتى تهدد بارتكابه.

إن روسيا لا تزال مسؤولة، من خلال عدوانها، عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وتعزى آلاف الإصابات والوفيات في معظمها إلى استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق والمركبات الجوية المسلحة المسيرة عن بعد. وإن الهجوم الصاروخي الأخير على المدنيين الذي ارتكبته روسيا ضد مبنى بريد نوفا بوشتا هو أحدث تطور مروع في سلسلة طويلة من الفظائع. ويجب محاسبة المسؤولين. كما نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ونشدد مرة أخرى على التزامات الأطراف بحماية المدنيين والأعيان المدنية وتيسير تدفق المساعدة الإنسانية.

وفي الختام، فإن جولة محادثات صيغة السلام التي جرت هذا الأسبوع بين مستشاري الأمن القومي في مالطة هي أكثر دعم ملموس يمكن أن نقدمه لإبقاء أوكرانيا على رأس جدول الأعمال الدولي إلى أن يتحقق سلام عادل وشامل ودائم. ونحث روسيا مرة أخرى على إنهاء أعمالها القتالية وسحب قواتها العسكرية وعتادها ووكلائها من كامل أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

**السيد إيكرسلي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته المفيدة جدا.

تود روسيا تناول مسألة انتشار الأسلحة. ويا لها من مصادفة سعيدة. فالمملكة المتحدة أيضا تود تناول مسألة انتشار الأسلحة، ولكن ذلك ربما يكون الشيء الوحيد الذي نتفق عليه اليوم. لقد دأبت روسيا خلال العقدين الماضيين على الاستخفاف بالتزاماتها في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن المؤكد أن جهودها المنهجية لتقويض ذلك الهيكل قد تسارعت منذ غزوها لأوكرانيا. وانسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا خطوة أخرى في ذلك الاتجاه، إلى جانب إعلانها أنها ستسحب تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويأتي ذلك عقب رفضها تعديل وثيقة فيينا وانسحابها من معاهدة السماوات المفتوحة وانتهاكها لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وتعليق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة.

بالانتقال إلى الحالة في أوكرانيا، فإن حصول روسيا على الأسلحة من دول خاضعة لجزاءات شديدة مثل كوريا الشمالية وإيران ينتهك قرارات مجلس الأمن ويقوض مصداقية المجلس ويشكل خطرا جسيما على السلام والأمن الدوليين. لقد عرض أعضاء الوفد الروسي اليوم شظايا أسلحة غربية كما لو كان ذلك اكتشافا هائلا – إنه ليس كذلك. إننا صريحون بشأن الدعم الذي نقدمه. لكن روسيا تنكر من ناحية أخرى أنها تتلقى أسلحة من إيران وكوريا الشمالية لأنها تعلم أن ذلك غير قانوني. لقد دمرت روسيا المدارس والمستشفيات وصوامع الحبوب ومرافق الطاقة. ونشرت صواريخ فرط صوتية وطائرات مسيرة هجومية حوّامة وقذيفة انسيابية يتجاوز مداها 000 2 كيلومتر. واستخدمت الألغام التقليدية المضادة للأفراد والشراك الخداعية يدوية الصنع، بما في ذلك على شكل لعب الأطفال. إن الأسلحة التي قدمتها المملكة المتحدة وغيرها إلى أوكرانيا هي لتعزيز دفاع أوكرانيا عن أراضيها

ذات السيادة ضد الغزو الروسي غير القانوني. والأسلحة التي يقدمها المجتمع الدولي ليست هي ما يطيل أمد الحرب. إن العقبة الوحيدة أمام السلام هنا هي روسيا.

**السيدة أوبونغ – نتيري** (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي بلدي للسيد إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

كما يعي المجلس جيدا، فإن النزاعات العنيفة تهيئ ظروفا تشجع على تكديس الأسلحة وتزيد من خطر انتشارها وتحويل وجهتها إلى مستخدمين غير مقصودين، مما يزيد من تفاقم حالات النزاع الأخرى ويزيد من تدهور البيئة العالمية للسلام والأمن. ولذلك، يقع على عاتق الدول التزام بدعم تدابير عدم الانتشار الدولية ذات الصلة الرامية إلى منع انتشار الأسلحة من مسارح النزاع والامتثال لها.

ولا تزال غانا تشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم معقول حتى الآن في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أوكرانيا. وعلى الرغم من الضرورات العديدة لإنهاء الحرب، ما زال المنطق العسكري هو الدافع لتصرفات الطرفين. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه في سياق هذا النزاع، كما هو الحال مع جميع النزاعات العنيفة الأخرى، لا يمكن تحقيق السلام بالوسائل العسكرية. وكما ذكرنا مرارا في هذه القاعة، لا بديل عن كسب السلام في أوكرانيا. ووقف الأعمال القتالية وفتح صفحة جديدة في صنع السلام أمران حاسمان ويجب أن يظلا أولوية على الصعيد الدولي. ولذلك، نواصل حث أعضاء المجلس، بدعم من المجتمع الدولي، على تكثيف جهودهم الدبلوماسية الموجهة نحو إنهاء الحرب وفتح قنوات للحوار. ونشدد على أن تسوية قائمة على مبادئ القانون الدولي وقيم ميثاق الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تكفل سلاما مستداما ودائما بين هذين البلدين الجارين. ونؤكد من جديد دعم غانا الثابت للسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية، فضلا عن حق الدفاع عن النفس الذي أقره الميثاق.

أخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر مرة أخرى دعوتنا إلى وقف الأعمال القتالية ووقف تصعيد التوترات ونحث الاتحاد الروسي على سحب قواته فورا وبلا شروط من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

**السيد فرناندیز** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أديدجي إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته، والسيد راندي كريديكو على وجهة نظره بشأن هذه المسألة.

إن موقفنا من المسألة قيد النظر معروف جيدا ولم يتغير منذ جلستنا السابقة بشأن الموضوع (انظر S/PV.9436). ولذلك، نكرر التأكيد على أن توريد الأسلحة والذخيرة إلى الطرفين المتحاربين في النزاع المسلح الروسي الأوكراني، كما هو الحال في أي حالة أخرى من حالات النزاع المسلح، يثير مخاوف كبيرة بشأن احتمال التصعيد والانتشار. وفي هذا الصدد، ندعو طرفي النزاع إلى تحمل مسؤوليتهما عن حماية المدنيين وكفالة الامتثال لأحكام القانون الدولي المنطبقة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وقد أعربنا عن قلقنا إزاء تجاهل الضمانات الرامية إلى منع استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان لأنه من المحتمل جدا أن تلحق هذه الأسلحة أضرارا عشوائية بالمدنيين وتتسبب في تعطيل الخدمات الأساسية. ومع استمرار الأعمال القتالية العسكرية من دون أن يلوح في الأفق أي احتمال واضح للتوصل إلى تسوية، يتم تجاهل القواعد الراسخة التي تحكم الحروب والخطوط الحمراء التي كانت تُحترم سابقا. ويساورنا القلق أيضا لأن الطرفين المتحاربين ربما يقتربان بقدر بأكبر من العتبة المخيفة المتمثلة في حث حلفائهما على المشاركة في النزاع. ونكرر دعوتنا طرفي النزاع إلى أن يحترما بكل دقة مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في تنفيذ عملياتهما العسكرية.

من المؤسف أن النزاع بين أوكرانيا وروسيا يشكل مصدرا للانقسام والتردد في مجلس الأمن. وقد حول موارد أساسية وكان له أثر سلبي على الضرورة الملحة لأن يتخذ المجلس إجراء في نزاعات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أغرق المجلس في وضع طبيعي جديد يسوده الانقسام، مما يجعل التوصل إلى توافق في الآراء أصعب من أي وقت مضى ويعوق جهود الأعضاء لكفالة تمكن المجلس من الوفاء بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. إن عدم الرغبة في

الدخول في حوار ووقف التصعيد في الحرب في أوكرانيا تترتب عليهما آثار خطيرة على قدرة المجلس على مواجهة الكوارث الإنسانية الخطيرة والإرهاب وحالات احتجاز الرهائن في مناطق أخرى تقترب بشكل خطير من تفجر الأوضاع.

ختاما، وإذ أن بركات السلام تزداد ندرة في عصرنا، فإن موزامبيق تدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى معالجة شواغلها ومصالحها الأمنية بالوسائل السلمية وإسكات أسلحتها فورا. وفي هذا الصدد، فإن الثقة الحقيقية والاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء والتقيد بالقانون الدولي هي السبل الوحيدة المستدام لتحقيق السلام والأمن الدائمين في جميع أنحاء العالم بوجه عام وفي أوكرانيا على وجه الخصوص، مع الالتزام بإجراء حوار بناء وفعال.

**السيدة دوتلاري** (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

مرة أخرى، بدلا من التصرف بموضوعية وواقعية، تفضل روسيا مواصلة إساءة استخدام هذا المنبر لدعايتها. وبينما يبحث الكرملين عن إمدادات أسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، فإنه يسعى إلى تحويل انتباه المجلس إلى ما يسمى بإمدادات الأسلحة الغربية. لقد ارتكبت روسيا عدوانا عسكريا على أوكرانيا بدون استفزاز، منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبسبب ذلك العدوان، يساعد المجتمع الدولي أوكرانيا في كفاحها للدفاع عن بلدها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقبل يومين، قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إلى الجمعية العامة تقريرا (A/78/540) يتضمن أدلة جديدة على أن السلطات الروسية ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجرائم تندرج فيهما في أوكرانيا. وكان ينبغي أن يكون ذلك سببا لدعوة روسيا إلى عقد جلسة لمجلس الأمن اليوم. وفي ذلك السياق، نشارك اليوم مع زميلينا البريطاني والأمريكي في تنظيم اجتماع بصيغة آريا ستعرض فيه نتائج ذلك التقرير. ونحن نتطلع إلى سماع وقائع حقيقية وليس إلى الدعاية.

**السيد بيريس لوس** (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطتين اللتين قدماهما المتكلمان بعد ظهر اليوم.

ونشاطر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديدجي إيبو، شواغله، ولا سيما بشأن المخاطر التي يشكلها تدفق الأسلحة والذخيرة. ونؤيد توصياته، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر. ونصر على أن من المناسب، على سبيل المثال، زيادة معايير وسم الأسلحة والذخائر وتسجيلها وإمكانية تعقبها، وتنفيذ أي تدبير يرمي إلى تجنب تحويل النزاع وانتشاره وتصعيده. وما زالت إكوادور ترفض العنف المسلح والعسكرة والتسليح وتعترف بحق الدفاع عن النفس. وسنواصل الإصرار على ضرورة إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وهدف الاستقرار العالمي على أي منطق آخر – سواء كان منطق الصناعة أو الإنتاج أو التوزيع. ويجب أن يسهم توفير المواد والنظم الدفاعية في حماية البنية التحتية المدنية والسكان. ويجب أن يخضع أي توريد للأسلحة أو الذخيرة لضمانات احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة وقت الاستخدام.

وأخيرا، نصر مرة أخرى على أن ينهي الاتحاد الروسي الاحتلال للسماح بوقف إطلاق النار من أجل إحراز تقدم نحو سلام عادل ودائم ممكن.

**السيد هاماموتو** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديدجي إيبو، ومقدم الإحاطة الآخر على إحاطتيهما.

تشير اليابان إلى أن مجلس الأمن ناقش هذا البند من جدول الأعمال قبل أسبوعين (انظر S/PV.9436). ونود أن نكرر وجهات نظرنا.

ينبغي عدم تقديم أي دعم لدولة تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وسيكون من غير المقبول بصفة خاصة أن يُقَدم الدعم انتهاكا لقرارات مجلس الأمن القائمة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن دعم العدوان الروسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي ذلك الصدد، فإن نقل الأسلحة من كوريا الشمالية إلى روسيا، والذي ينتهك بشكل مباشر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أمر غير مقبول على الإطلاق. ولن يؤدي هذا النقل إلى تفاقم الحالة في أوكرانيا فحسب، بل وسيقوض أيضا نظام عدم الانتشار، الذي نثمنه جميعا. ونحثها على التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوقف الفوري لجميع الأنشطة التي تنتهكها.

قبل يومين (انظر S/PV.9453)، شهدنا مشروعي قرارين مقترحين لمجلس الأمن (S/2023/795 و S/2023/792) يدينان العنف ضد المدنيين ويدعوان إلى الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. وهذا ما نريد تحقيقه في الحرب العدوانية ضد أوكرانيا. وأود أن أذكر بأن الحرب شنتها روسيا. وإذا كانت روسيا تشعر بالقلق حقا إزاء المخاطر التي يشكلها تدفق الأسلحة، فيتعين عليها أن توقف الحرب التي بدأتها على الفور.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

للمرة الثانية في غضون أسبوعين، تطلب روسيا عقد جلسة للمجلس من أجل إلقاء المسؤولية عن الحرب في أوكرانيا على شحنات الأسلحة إلى ذلك البلد. ولن تكون جلسة أخرى حول هذا الموضوع أكثر نجاحا من الجلسات السابقة في الحصول على القبول بإعادة كتابة للتاريخ. ولن تُنسِينا أكثر من الجلسات السابقة مسؤولية روسيا عن إشعال هذا النزاع. ولن تصرف الانتباه أكثر منها عن الضربات اليومية التي تنفذها روسيا ضد البنية التحتية المدنية الأوكرانية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

لقد أخذت روسيا زمام المبادرة في هذا النزاع بمهاجمة أوكرانيا، في تحدٍ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي 16 آذار/مارس 2022، أمرت محكمة العدل الدولية روسيا بوقف هجومها على الأراضي الأوكرانية ودعت الجيش الروسي إلى العودة إلى روسيا. وقد دعت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، بأغلبية ساحقة، إلى وضع حد للحرب العدوانية وطالبت روسيا بسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. ومع ذلك، استمرت روسيا لأكثر من 20 شهرا في حرب تتعارض مع القانون الدولي، وتدمر السكان المدنيين وتزعزع استقرار منظومة الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتواصل روسيا العدوان باستخدام الأسلحة، التي تم الحصول على بعضها من إيران وكوريا الشمالية، في انتهاك صارخ للقرارات التي اتخذها المجلس بالإجماع.

وفي مواجهة ذلك العدوان غير القانوني، يحق لأوكرانيا أن تدافع عن نفسها بموجب المادة 51 من الميثاق. وقد اختارت فرنسا، مع شركائها، تزويد أوكرانيا بالدعم العسكري لمساعدتها على ممارسة ذلك الحق. ونحن ملتزمون بتزويد أوكرانيا بالمعدات لتمكينها من الدفاع عن سلامةأراضيها وسيادتها واستقلالها. ونؤيد أوكرانيا في حقها في الدفاع عن النفس بهدف تحقيق سلام عادل ودائم في ذلك البلد، لا يمكن أن يستند إلا إلى مبادئ الميثاق.

**السيدة كومبي ميسامبو** (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديديجي إيبو، على إحاطته. لقد استمعت باهتمام إلى ملاحظات السيد راندي كريديكو.

منذ 671 يوما، تدور رحى الحرب في أوكرانيا بدون انقطاع، وعلى الرغم من أن المجلس اجتمع بانتظام، إلا أنه لم يتمكن من إيجاد مخرج من النزاع. وتستمر الهجمات – على الأرض والبحر ومن الجو باستخدام القذائف أو الطائرات المسيرة – كل يوم، مما يتسبب في سقوط المزيد من الضحايا بين المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية والمرافق المدنية الأساسية، مثل شبكات الغاز والكهرباء والمرافق الزراعية. ولم تلق النداءات المتواصلة من جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يدعون إلى إنهاء القتال وقبل كل شيء احترام القانون الإنساني استجابة. وبدلا من ذلك، ما زلنا نرى علامات على تكثيف القتال وتطرف المواقف. ومع انتهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، تلاشى الأمل في الحوار المفتوح أيضا، ومعه إمكانية استخدام الدبلوماسية نحو حل سياسي.

يشعر بلدي بالجزع إزاء البيئة الأمنية الدولية المتوترة جدا التي يغرق فيها العالم اليوم. فالنزاعات تنشأ أو تتجدد من دون تفعيل الآليات

المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما آليات الفصل السادس، في محاولة لكبحها. ومما لا شك فيه أن استخدام القوة العسكرية لا يزال له الأسبقية على التسوية السلمية للمنازعات، مما يشكك في أهمية الصكوك والآليات الدولية المصممة لكفالة السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، من المهم بشكل حيوي أن نتمكن من الاضطلاع بدورنا وتحمل مسؤولياتنا بصفتنا أعضاء في المجلس، حتى نتمكن من إلزام أنفسنا بمهمة المجلس، الذي نود أن نذكر بأنه مجلس أمن، وليس مجلس حرب. وإنهاء الحروب هو السبيل الأفضل والوحيد لعكس الاتجاه الحالي نحو إقامة تحالفات عسكرية جديدة وإعادة صياغة بعض البلدان لسياساتها المتعلقة بالأسلحة والتراجع عن الالتزامات فيما يتعلق باستخدام أسلحة دمار شامل معينة ذات آثار غير إنسانية بشكل خاص، مثل الذخائر العنقودية.

وعلى أية حال، يجب أن نضاعف جهودنا لضمان احترام الالتزامات الدولية بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي التي اتفقنا عليها بحرية. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن منع نقل وتحويل الأسلحة والذخائر والمواد الانشطارية إلى جهات من غير الدول. إذ تتسبب الهجمات التي تُستخدم فيها ذخائر تعمل عن بعد في أضرار مادية جسيمة وخسائر في صفوف المدنيين. ويجب تنظيم استخدامها. ولذلك، يكرر بلدي تأكيد تأييده لدعوة الأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى اعتماد قواعد دولية جديدة بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. فمن خلال الحد من استخدامها باعتماد خطوط حمراء جديدة، سنساعد في الحد من عواقبها الإنسانية. ويدعو بلدي جميع الأطراف إلى تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة إمكانية تعقب الأسلحة التقليدية ومراقبتها، والامتناع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل والامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني واحترام مبادئ التمييز والحيطة والتناسب.

في الختام، يدعو بلدي جميع الأطراف، بما في ذلك المنظمات الدولية ودون الإقليمية التي ينتمي إليها الطرفان المتحاربان، إلى تهيئة الظروف للحوار والمفاوضات بغية إسكات البنادق في أوكرانيا وضمان التعايش السلمي.

**السيد المحمود** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد إيبو، على إحاطته.

مرت مؤخرا 600 يوم على بداية الحرب في أوكرانيا ويبدو أن احتمال التوصل إلى سلام عادل ودائم بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت الحالي، تُعطى الأولوية للسعي إلى الحلول العسكرية ويبدو أن التوصل إلى اتفاق سلام احتمالٌ بعيد. وإزاء هذه الخلفية، نؤكد مجددا دعمنا للجهود الرامية إلى التخفيف من أي مخاطر محتملة مرتبطة بعمليات نقل الأسلحة إلى أوكرانيا والمنطقة وخارجها. ويشمل ذلك المهمة الجسيمة المتمثلة في حماية الأسلحة أثناء نقلها وتخزينها ونشرها. وما زلنا نشجع التنفيذ الدقيق لمختلف التدابير التي اتُخذت للتخفيف من أي مخاطر غير مقصودة قد ترتبط بعمليات نقل الأسلحة في ذلك السياق. ونسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى وجود إشراف فعال من جانب السلطات الوطنية. ويكتسي ذلك أهمية بالغة في حالات النزاع المسلح، حيث قد توجد مخاطر إضافية، ونشجع السلطات الوطنية على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة تلك المخاطر.

ونرحب أيضا بالجهود والمبادرات الجارية لتعزيز تحديد الأسلحة في أوكرانيا وفي جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تجنب أي تسريب للأسلحة. ومن شأن زيادة التعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات وتطوير أفضل الممارسات، التقليل من بعض المخاطر. ونرحب بصفة خاصة بعمل مكتب شؤون نزع السلاح وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب.

ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بدعم جميع الجهود الجادة لتحقيق السلام العادل والدائم في أوكرانيا، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا ندخر وسعا لتحقيق ذلك الهدف.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أشكر السيد أديدجي إيبو على إحاطته وأحيط علما بملاحظات السيد كريديكو.

تتشاطر البرازيل الشواغل المتعلقة باستخدام الأسلحة والذخائر ذات القوة الفتاكة والتدميرية المتزايدة في أوكرانيا أو التهديد باستخدامها. وهذا الاتجاه، الذي يتفاقم بسبب التهديد غير المقبول باللجوء إلى الخيار النووي، يعوق التوصل إلى حل سلمي للنزاع وينذر بمعاناة أكبر للسكان المدنيين. إن حجم عمليات نقل الأسلحة والذخيرة إلى أوكرانيا يمكن أن يترك إرثا مروعا للأجيال الحالية والمقبلة. ونشعر بقلق بالغ إزاء الأثر الطويل الأجل لنشر الألغام الأرضية في أجزاء واسعة من الأراضي الأوكرانية، فضلا عن مخاطر تحويل وجهة الأسلحة والذخائر إلى المجرمين والجماعات الإرهابية. ونشجع الأطراف على أن تعتمد، لأقصى حد ممكن، تدابير لمنع حدوث هذا السيناريو، تماشيا مع الصكوك المتعددة الأطراف المتاحة لنا. وحماية المنشآت النووية المدنية أمر بالغ الأهمية. ونجدد دعوة الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة والتقيد بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما نحث الأطراف على التصرف بشفافية والامتناع عن الصفقات التي قد تشكل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بالسعي إلى إيجاد حل سلمي مقبول لدى الطرفين وتظل على استعداد للإسهام في الجهود المؤدية إلى حل سلمي. وتوفر المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة خريطة الطريق للتوصل إلى حل سلمي. والمفاوضات الدبلوماسية والتقيد الصارم بالقانون الدولي هما السبيل الوحيد لضمان السلام العادل والدائم في المنطقة وفي كل مكان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

**السيد دفورنيك** (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ألاحظ شغل الممثل الروسي للمقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. وأود أن أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطته. وفيما يتعلق بجاره الجالس بجانبه، لا يسعني إلا أن أوصي هذا الضيف بأن يكون حذرا من الذين أحضروه اليوم إلى هذه القاعة، لأن التخلص من العملاء الذين يستخدمونهم إلى أقصى حد ولا يحتاجون إليهم بعد ذلك ممارسةٌ روسية قديمة.

نكرر إدانتنا لإساءة استخدام روسيا لمجموعة أدوات مجلس الأمن لتحويل انتباهه عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها روسيا وما زالت ترتكبها في أوكرانيا. ومن غير المقبول إطلاقا أن نتسرع في طلب عقد جلسات للمجلس لغرض وحيد هو تقويض الأحداث الأخرى التي يقررها ويعدها أعضاء آخرون في وقت مبكر. ما هي قيمة هذه المناقشة – هل هي لتسجيل التنافر المعرفي مرة أخرى في بيانات روسيا؟ منذ شباط/فبراير 2022، ما فتئ الوفد الروسي يبرر الغزو بالإشارة إلى الحق في الدفاع عن النفس وذكر أن قرار بدء ما يسمى بالعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا اتُخذ وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وقبل يومين، أشار ممثل ذلك الوفد ذاته بوجه مُتَجَهِّم، في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.9453)، إلى حكم محكمة العدل الدولية لإثبات أن الحق في الدفاع عن النفس لا ينطبق في حالة دولة قائمة بالاحتلال، وهو بالضبط ما تمثله روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا. وإن كان الاتحاد الروسي يريد استخدام أحكام المحكمة لدعم موقفه، فعليه أن يبدأ أخيرا بتنفيذ القرار المتعلق بروسيا نفسها، ولا سيما أمر المحكمة الصادر في 16 آذار/مارس 2022. وإلا، فإن هذا الأداء برمته هو مجرد تلاعب ونفاق واستخفاف – وهو أداء مثير للشفقة جدا، بالنظر إلى حقيقة أنه بينما تحاول روسيا لوم ضحية العدوان المسلح لتلقيها وسائل الدفاع عن نفسها، فإنها تتلقى مسيَّرات إيرانية منذ أكثر من عام وهي الآن مستعدة للركوع أمام النظام الكوري الشمالي ملتمسة الحصول على أسلحة وذخيرة إضافية لمواصلة حربها العدوانية ضد أوكرانيا.

وستواصل أوكرانيا ممارسة حقها في الدفاع عن النفس بما يتفق تماما مع المادة 51 من الميثاق. وسنستمر في القتال حتى تحرير كل

مواطن أوكراني وكل شبر من أرضنا السليبة وهزيمة روسيا عسكريا في أوكرانيا. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل القوات المسلحة الأوكرانية توجيه ضربات مباشرة إلى جميع الأهداف العسكرية المشروعة. وسندمر المطارات بطائرات هليكوبتر هجومية، كما كان الحال في 17 تشرين الأول/أكتوبر في بيرديانسك ولوهانسك المحتلتين، وسنواصل القضاء على معدات روسيا وجنودها، الذين يرسلهم حاليا جنرالات موسكو كوقود للمدافع في هجمات انتحارية على مدينة أفدييفكا الأوكرانية.

لكننا بالتأكيد لن نضرب مراسم عزاء أو مستودعات بريد أو مراكز تسوق أو مناطق سكنية بالقرب من محطات الطاقة النووية، كما فعل الإرهابيون الروس. ونؤكد من جديد أن صيغة أوكرانيا للسلام موجودة بالفعل وأن العناصر الأساسية للسلام الشامل والعادل والدائم الذي تعززه تتسق مع الميثاق، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويتفق ذلك أيضا تماما مع منطق قرار الجمعية العامة دإط/11-6 المؤرخ 23 شباط/فبراير 2023. وهذا يعني أن الحل الصحيح الوحيد للجنود الروس في أوكرانيا سيكون إما الاستسلام، كما فعل الكثيرون بالفعل، أو الانسحاب من الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا، من دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، ما داموا في أوكرانيا، سيظلون أهدافا عسكرية مشروعة وسيتم التعامل معهم وفقا لذلك.

*رُفعت الجلسة الساعة 16/30.*